أحداث باريس تجبر تونس على إعادة النظر في خططها الأمنية

أكد رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد وجود تأثيرات سلبية مباشرة على تونس جراء الأحداث الدامية التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس الجمعة الماضي، وقال الصيد خلال لقاء إعلامي مساء أمس الإثنين في إحدى القنوات التليفزيونية التونسية الخاصة أنه "سيتم مراجعة الخطة الأمنية والعسكرية للتكيف مع الوضع الاستثنائي الجديد الذي فرضته أحداث باريس الأخيرة، هذا الوضع الاستثنائي يتطلب إجراءات استثنائية على المواطن أن يتقبلها ويفهمها".

مؤكدًا أن البلد في خطر حقيقي ازداد بعد أحداث باريس، كما شدد الصيد على "ضرورة دعم الوجود الأمني على الحدود وخاصة من جهة ليبيا"، وأضاف أن الوضع الحالي بالنسبة إلى المطارات والمراقبة فيها مقبول، ولكن مع هذا الوضع الجديد يجب القيام بمزيد من الإجراءات الاستثنائية، وتابع يجب أن يقف الجميع في تونس صفًا واحدًا لحماية البلاد؛ فهي في خطر ويجب على الجميع: أحزابًا ومجتمعًا مدنيًا أن ينسوا المعارك الجانبية بينهم والاهتمام بمصلحة تونس، إذا لم نتحد في هذه الفترة الحساسة فستكون العواقب وخيمة على البلاد".

ودعا وزير التجارة التونسي رضا الأحول إلى إحداث خلية أزمة لمتابعة تداعيات العملية الإرهابية الأخيرة في باريس على مستوى نسق التبادل التجاري خاصة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

وتوقع متابعون حدوث نتائج سلبية على الاقتصاد التونسي وأن تعمق عملية باريس أزمة القطاع السياحي في البلاد نتيجة عزوف منتظر من طرف الفرنسيين والأوروبيين على السفر إلى البلدان العربية بسبب تنامي المخاوف من تكرار مثل هذه العمليات الإرهابية، حيث قتل 132 شخصًا وأصيب 349 بجروح، جراء هجمات إرهابية متزامنة استهدفت ستة مواقع في العاصمة الفرنسية باريس الجمعة الماضية، فضلًا عن مقتل 7 إرهابيين من منفذي الهجمات التي تبناها تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إن الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت باريس خطط لها في

سوريا وأطلقت من بلجيكا بمساعدة فرنسية.

من جهة أخرى طلب السفير الفرنسي بتونس، فرنسوا قويات، عقب هذه الأحداث الدامية، من السلطات التونسية تدعيم الإجراءات الأمنية للمؤسسات الفرنسية في تونس، وقال السفير في كلمة نشرها على الموقع الرسمي لسفارة بلاده في تونس: "إجراءات أمنية لحماية المؤسسات الفرنسية قد تم اتخاذها، خاصة المؤسسات التعليمية، وطلبنا من السلطات التونسية تدعيمها"، وأضاف، "كما طلبت تدعيمًا للقوات الأمنية التونسية لحماية المعهد الفرنسي بتونس وفروعه في المحافظات، إضافة إلى دور العبادة والأماكن الاقتصادية الحساسة التي يرتادها الفرنسيون".

وذكرت وسائل إعلام محلية أن المعهد الفرنسي في العاصمة تونس وملحقته بمحافظة سوسة (وسط) ودار فرنسا في محافظة صفاقس (جنوب) قد أعلنت السبت الماضي إغلاق أبوابها إلى بعد يوم أمس الإثنين على الأقل.

ويأتي قرار إغلاق المؤسسات المذكورة استجابة لطلب السفير الفرنسي في تونس، بدوره نفى سفير فرنسا بتونس ما يروج بخصوص منع التونسيين من الحصول على تأشيرة شنغن، مؤكدًا أنها مجرد إشاعات انتشرت بسرعة ولا وجود لأي تغيير في شروط تسليمها.

توقع خبراء حدوث موجة من التشديد على الجاليات المغاربية في الدول الأوروبية عقب أحداث الجمعة من قبل الأوروبيين الرافضين للوجود العربي والإسلامي هناك، بالإضافة إلى توقع بلوغ "الاسلاموفوبيا" أقصاها مستقبَلا في فرنسا وأوروبا عمومًا وارتفاع التمييز العنصري ضد المسلمين والمغاربة المقيمين في فرنسا وبقية دول منطقة الأورو التي رفعت في درجة أهبتها الأمنية بعد عملية باريس.

وقررت لجنة شؤون التونسيين بالخارج في مجلس نواب الشعب استدعاء وزير الشؤون الخارجية الطيب البكوش يوم الخميس القادم للاستماع له بخصوص وضع الجالية التونسية بفرنسا والتداعيات المحتملة لاعتداءات باريس الإرهابية عليه

ويفوق عدد المهاجرين التونسيين في البلدان العربية والأوروبية وغيرها المليون و300 ألف مهاجر و57% منهم في فرنسا و40% منهم نساء و21% منهم دون 18 سنة وهم أبناء المهاجرين.

رابط المقال: https://www.noonpost.com/9047/